

أفكار لإيجاد آلية تعاون بشأن اللاجئين بين الأردن ولبنان وتركيا

ميشيل نصر

هذا الموضوع مترجم عن اللغة الانجليزية

ملخص: تناقش هذه الورقة البحثية الموجزة التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون في الأردن ولبنان وتركيا. باختصار، تُحلل الورقة وضع اللاجئين في كل دولة من تلك الدول الثلاثة. ثم تقترح طريقة للتعاون بينها للتعامل مع اللاجئين. تستخدم الورقة نظرية الشفافية للتعاظم مع إشكال الفساد، وهو إشكال يستخدم كمثال أولي على المعوقات التي تعترض سبيل التعاون الناجح. وتذكر الورقة أيضاً مقترحات أخرى للتشجيع على التعاون الإقليمي بشأن اللاجئين السوريين. وتحاول الورقة تسليط الضوء على صعوبات وضع خطة إقليمية للتعامل مع أزمة اللاجئين الضخمة التي تسبب فيها النزاع الدائر في سوريا، وضرورة ذلك. وتسلط الورقة بعض الضوء على تلك الإشكاليات المحددة، وتشدد على أهمية إجراء المزيد من الأبحاث لاقتراح مساحات جديدة للتعاون بشأن أزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المقدمة

الصراع الدائر في سوريا مستمر منذ سبعة أعوام حتى الآن، مع ارتفاع عدد الضحايا باستمرار. وتسببت تداعيات هذا الصراع في نزوح جماعي للشعب السوري. ووفقاً للبنك الدولي، بلغ عدد النازحين داخلياً ٦.٣ مليون شخص، في حين يبلغ عدد اللاجئين المسجلين رسمياً في دول أخرى 4.9 ملايين شخص. [1] بيد أن الأعداد الحقيقية ربما تكون أكبر من ذلك بكثير إذا أخذنا في الاعتبار عدد اللاجئين الكبير الذي لم يُسجل بعد. تستكشف هذه الورقة الموجزة أوضاع اللاجئين المختلفة في لبنان والأردن وتركيا. وتسبر أغوار النهج المختلفة التي توظفها تلك الدول فيما يخص اللاجئين، ومواطن الاختلاف والاتفاق بينها. علاوةً على ذلك، ومن خلال تحليل الطرق المختلفة التي تستخدمها تلك الدولة في التعامل مع أزمة اللاجئين، تحاول الورقة البحثية إيجاد خيارات تصب في مصلحة جميع الأطراف للتعاون من خلال آلية تعاون دولية عند التعامل مع مسألة اللاجئين. وتستخدم الورقة في الأساس سُبل إيجاد آلية للتعاون في التعامل مع الفساد. ويجب ملاحظة أن إيجاد آلية للتعاون الإقليمي أمرٌ بالغ الصعوبة؛ فجميع تلك الدول الثلاثة لديها أنظمة سياسية متباينة بوجهات نظر بالغة الاختلاف. ونتيجة لذلك، يمكن النظر إلى تلك الورقة باعتبارها الخطوة الأولى للتعاظم مع هذا الموضوع المعقد بهدف تقييم إمكانية التوسع في إجراء الأبحاث بشأنه.

لبنان

تعد لبنان إحدى الدول الثلاثة التي تستكشفها هذه الورقة البحثية. لهذا البلد الصغير تاريخٌ طويل من الانقسام السياسي، مما يجعله بلداً هشاً. ويتجلى هذا عند النظر في الفترة الزمنية التي استغرقت بضع سنوات، والتي قضاها لبنان دون رئيس لأنّ الساسة لم يتمكنوا من الاتفاق على مرشح مناسب يرضيهم جميعاً. فضلاً عن أن لبنان يتسم بميزان طائفي وديني يعد موضوعاً بالغ الحساسية. في غضون ذلك، يعد الفساد ضارباً بجذوره في هذا البلد الصغير. باختصار، أصبح البحث في أمر لبنان والنظر في كيفية استكشاف موقفها بخصوص اللاجئين السوريين مسعى بالغ التعقيد، إذا ما أخذنا في الاعتبار جميع الإشكالات التي كانت، وما زالت، جزءاً من النسيج المتغلغل في الدولة.

يستضيف لبنان حوالي مليون لاجئ مسجل رسمياً، وقياساً على أن عدد سكان الدولة يبلغ 4.4 ملايين نسمة، فإن هذا العدد من اللاجئين كبير. [2] ولا يشمل هذا العدد اللاجئين غير المسجلين في الدولة. [3] "على مرّ السنوات السبعة الماضية، وضع التدفق الهائل للاجئين السوريين إلى لبنان الدولة وشعبها تحت ضغط سياسي واجتماعي اقتصادي وإنساني بالغ؛ إذ بات واحد من بين كل خمسة أفراد لاجئاً؛ وهي أعلى نسبة للاجئين بين السكان في العالم." [4] وفي ظل وجود لاجئين غير مسجلين، لا يمكن معرفة العدد المضبوط للاجئين، لكنّه كبيرٌ جداً. ومع ذلك، فإن الضغط الذي يضعه هذا العدد الهائل على البلاد يتجلى في عدة جوانب. والسبب في ذلك هو أن لبنان لديه سياسة منع إقامة المخيمات؛ لذا يقيم اللاجئون السوريون في المجتمعات المضيفة. ويعيش عدد هائل من اللاجئين في مناطق حضرية وفي وادي البقاع. [5] ومن بين أسباب حظر لبنان إقامة مخيمات رسمية للاجئين هو تجربته مع

اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يمكثون في لبنان حتى اليوم. ويرجع هذا إلى أنّ «أزمة اللاجئين الفلسطينيين ... غالباً ما يُنسب إليها سبب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية» [6] ويتسبب هذا الخوف من اندلاع حرب أهلية أخرى في قلق كبير لدى الشعب اللبناني، ونتيجةً لذلك، يخلق توتراً بالغاً بين اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة.

علاوة على ذلك، فإنّ الموارد في لبنان لم تكن كافية بالأساس لتزويد سكان البلاد الأصليين بالبضائع والخدمات الرئيسية، وزاد شح تلك الموارد مع إضافة السوريين الذين دخلوا البلاد منذ بدء الحرب. ويزداد الأمر سوءاً إذا ما نظرنا إليه مع الأخذ في الاعتبار أنّ مليوناً ونصف مليون لبناني يعيشون تحت خط الفقر، كما هو حال 76% من اللاجئين الذين يعيشون في البلاد. [7] وضمن هذا السياق، وفي ظل تنافس أشخاص في نفس الأوضاع المالية على نفس الموارد في بلد يعاني بالفعل، فمن المتفهم تماماً تصاعد التوتر لدى المجتمعات المضيفة.

ومن بين نقاط التنازع الرئيسية التي تمثل تحدياً كبيراً أمام إيجاد آلية للتعاون بين الدول هو إشكالية الفساد. ويظهر هذا جلياً في لبنان؛ إذ «تعد إشكالية الفساد وغياب المساءلة والحكم الرشيد والامتثال لدى المؤسسات بالإضافة إلى البيروقراطية المهلكة من العوامل التي فاقمت المعوقات أمام العديد من اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية على حدّ سواء» [8] فضلاً عن أنّ القادة السياسيين للبلاد مشغولون بإرضاء طبقة النخبة الحاكمة بدلاً من التعامل مع المشكلات الخطيرة التي تكدر صفو حياة عموم السكان، وهو أمرٌ يحدث في لبنان قبل تدفق السوريين إلى البلاد بوقت طويل. وكذلك فإن الرغبة شبه منعدمة لدى الطبقة الحاكمة للبلاد في تحسين البنية التحتية اللبنانية، وهو ما يمكن أن يفيد السكان اللبنانيين واللاجئين السوريين على حدّ سواء؛ وينصبُّ اهتمام هذه الطبقة على استخدام الشعب السوري مصدراً رخيصاً للعمالة يمكن استغلاله مقابل أجور زهيدة جداً. [9]

باختصار، أصبح البحث في أمر لبنان والنظر في كيفية استكشاف موقفها بخصوص اللاجئين السوريين مسعىً بالغ التعقيد، إذا ما أخذنا في الاعتبار جميع الإشكالات التي كانت، وما زالت، جزءاً من النسيج المتغلغل في الدولة

ومع أنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي المسؤولة تقريباً عن التعامل مع اللاجئين السوريين في لبنان، ثمة حدودٌ لما يمكن للمفوضية إنجازه دون دعم الدولة. وفي ظل هذا المستوى المرتفع من الفساد، الذي وصل إلى حد رفض الحكام السياسيين المنتخبين مساعدة شعبهم، هل يُتوقع منهم أن يكونوا مستعدين لمساعدة اللاجئين، سواءً أكانوا داخل حدود لبنان أم خارجها؟ علاوةً على ذلك، كيف يمكن تحميل هؤلاء الساسة مسؤولية أفعالهم، وضمان ألاّ يسيئوا استخدام سلطاتهم عبر آلية التعاون المرجوة؟ تلك أسئلة مثيرة للقلق ينبغي معالجتها، لأنه إذا لم يتم ذلك، فإنّ ذلك يعني بداية أمر محكوم عليه بالفشل.

الأردن

الأردن هي ثاني أكبر دولة تستضيف اللاجئين تتناولها هذه الورقة البحثية الموجزة. سجّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يُقدر بـ 630 ألف لاجئٍ سوري داخل حدود الأردن، أي ما يمثل زيادة قدرها حوالي 8% من إجمالي تعداد السكان في الأردن. [10] وكما هو الحال في لبنان، يعيش معظم اللاجئين السوريين في الأردن في مناطق حضرية، وليس في المخيمات الأبرزين في الزعتري والأزرق. [11] ومع ذلك، فإنّ الوضع يختلف عما هو عليه في لبنان، نظراً إلى أنّ الأردن تسمح بإقامة المخيمات. غير أنّ هذا أدى للأسف إلى مزيد من التناحر على الموارد، لا سيما في القرى والمدن الحدودية؛ إذ «شهدت محافظات المفرق، وإربد، والرمثاء، والزرقاء، على الحدود مع سوريا، تدفقاً للاجئين بما يوازي عدد السكان الأصليين فيها، وكان لتلك المحافظات نصيب الأسد من التداعيات الأبرز لتدفق اللاجئين. وانخفضت جودة التعليم والرعاية الصحية ومستويات توافرها بعد أن عجزت المنشآت المحملة فوق طاقتها في التعامل بشكلٍ كافٍ مع الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب والمرضى» [12].

ولا يقتصر هذا التنافس على الموارد على التعليم والرعاية الصحية، بل يشمل أيضاً الموارد والمنازل. فعلى سبيل المثال، أجلي العديد من المواطنين الأردنيين من منازلهم بسبب التدفق الهائل للسوريين الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الإيجارات في السوق. [13] وكذلك فإنّ الزيادة السكانية أدت إلى تنافس كبير على وظائف بعينها. علاوة على ذلك، «فمع أنّ أزمة اللاجئين ذات طبيعة ممتدة واضحة، فإنّ جهود الإغاثة تركز في المقام الأول على خطط قصيرة الأمد، مع تهميش أهداف التنمية الوطنية» [14]. وبالجمع بين تلك الحقائق معاً، بالإضافة إلى أنّ السوريين تزداد أمامهم صعوبات الاستقرار في دولة ثالثة، ومع تباعد فرص أي عودة إلى منازلهم في المستقبل القريب، يصبح جلياً أنّه لا بد من اتخاذ خطوةٍ ما لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة وتميئة وطنية كبيرة على المدى الطويل، لأنه من الواضح تماماً أنّ الخطط قصيرة الأجل لن تحل المشكلة، وإنما ستؤخر التعامل مع المشكلة إلى وقت لاحق. ومع ذلك، وكما قالت المحللة السياسية شبلي كالبرتسون وباحثون

بالجمع بين تلك الحقائق معاً، بالإضافة إلى أنّ السوريين تزداد أمامهم صعوبات الاستقرار في دولة ثالثة، ومع تباعد فرص أي عودة إلى منازلهم في المستقبل القريب، يصبح جلياً أنّه لا بد من اتخاذ خطوةٍ ما لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة

آخرون، فإن "المشكلة، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق، ربما لا تكون مشكلة متعددة النماذج؛ بل تتمثل في تعارض وجهات النظر حول ما ينبغي فعله. إذ يرى معظم المجتمع الإنساني أن واجبه الأول هو مساعدة اللاجئين؛ لكنّه لا يشعر بارتياح تجاه البرامج التي تركز على المجتمعات المضيفة لهم، حتى وإن كانت تصب في مصلحة اللاجئين أيضاً". [10]

تركيا

تركيا هي آخر الدول المضيفة للاجئين السوريين التي ستتناولها هذه الورقة البحثية الموجزة. وفقاً للأرقام، تستضيف تركيا العدد الأكبر من اللاجئين؛ إذ يبلغ عدد اللاجئين السوريين فيها 3 ملايين. [16] ومع ذلك، يمكن أن يحتاج البعض بأثر 3 ملايين لاجئ ليس عدداً كبيراً، حين يكون عدد السكان الأصليين للدولة 80 مليون. وهذا لا يعني الاستهانة بالجهود التركية بأي شكل كان، فاستضافة 3 ملايين لاجئ مسجل عبء كبير على أي دولة أياً ما بلغ حجمها أو تعداد سكانها. يعيش اللاجئون في تركيا وضعاً بالغ الصعوبة رغم كل شيء؛ فتركيا "لا تمنح اللاجئين وضع لاجئ" الذي يستلزم منحهم حقوقاً قانونية، وإنما تمنحهم وضع لجوء سياسي مؤقت. [17] علاوة على ذلك، ومع إقامة أغلبية اللاجئين خارج المخيمات، تتزايد المشكلات الناجمة عن عدم حصولهم على وضع لاجئ، بسبب محدودية قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية. في الواقع، ووفقاً لما صدر عن البنك الدولي، يعيش حوالي 12% فقط من اللاجئين السوريين في تركيا في مخيمات مكونة من خيام مؤقتة وملاجئ، في حين يعيش سائر اللاجئين في مجتمعات مضيضة، يتنافسون فيها للحصول على العمل، ويكون عليهم البحث عن أماكن للإقامة. [18]

وكما هو الحال في كل من الأردن ولبنان، يكون الضغط على المجتمعات المضيفة في تركيا بالغ الصعوبة في بعض الأحيان. وينطبق هذا تحديداً على مدن الشمال الشرقي في تركيا، إذ تسبب ارتفاع أسعار الإيجارات والتنافس على الوظائف في قدر كبير من التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. [19] ويعد سبب التوتر واضحاً كالشمس؛ فزيادة عدد السكان في المناطق الحدودية خلقت زيادة في الطلب. على سبيل المثال، مع ازدياد الطلب على الأماكن التي يمكن العيش فيها، زادت أسعار الإيجارات بقدر كبير. [20] وكذلك فإن الزيادة في عدد العمال خلقت زيادة في الطلب على الوظائف، مما سمح لأصحاب العمل بعرض أجور زهيدة. وستسبب تلك العوامل أيضاً توتراً في المجتمعات المضيفة، فالسكان المحليين سيلقون باللائمة على الوافدين الجدد في المشكلات المالية التي يواجهونها. ونتيجة لذلك، من المهم تنفيذ خطة طويلة الأجل لتعزيز البنية التحتية والسماح بإقامة منظومة يمكن للاجئين من خلالها تقديم منفعة إيجابية للبلاد بدلاً من التأثير سلباً فيها.

علاوة على ذلك، ومع إقامة أغلبية اللاجئين خارج المخيمات، تتزايد المشكلات الناجمة عن عدم حصولهم على وضع لاجئ، بسبب محدودية قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية

أفكار وتوصيات

يعد تكوين أو صياغة أساس لنمط من التعاون في التعامل مع وضع اللاجئين بين تلك الدول الثلاثة أمراً بالغ الصعوبة. فكما اتضح جلياً أعلاه، تواجه كل دولة من تلك الدول الثلاثة تحدياتها الخاصة في تعاملها مع هذا الإشكال. ومع ذلك، فإن النقاط المشتركة الأساسية بينها جميعاً هو مسألة شح الموارد وأن عدداً كبيراً من اللاجئين يعيش في مجتمعات مضيضة وليس في مخيمات رسمية. ونتيجة لذلك، يمكن تحقيق قدر يسير ومفيد من التعاون بين تلك الدول الثلاثة بالتركيز على تلك النقاط المشتركة. من المؤسف أن خطر الفساد قائم طوال الوقت. فما الضامن أن إحدى الدول لن تقدم على استغلال الدولتين الأخرتين لتحملهما عبء أكبر مما تحمله هي؟ يوجد حل لهذا الأمر طرحه ميشيل فوكو في نظرية الشفافية، ويمكن استدعاؤه هنا. تأتي هذه النظرية من كتابه Discipline and Punish: The Birth of the Prison. [21]

إذا اتفقت تركيا ولبنان والأردن على منظومة تعاون فيما بينها ووقعت اتفاقاً ينص على الأدوار والقواعد والضوابط الخاصة بهذه المنظومة، يمكن الوصول إلى نقطة بداية

إذا اتفقت تركيا ولبنان والأردن على منظومة تعاون فيما بينها ووقعت اتفاقاً ينص على الأدوار والقواعد والضوابط الخاصة بهذه المنظومة، يمكن الوصول إلى نقطة بداية. وينبغي أن يضع هذا العقد أو الاتفاق الحدود العامة لدور كل دولة من الدول الثلاثة وكذلك العقوبات الملائمة لخرق شروطه. ولكي يكون النظام شفافاً، سيتطلب من السلطات المسؤولة في كل دولة أن تمثل الجنسيات المختلطة لجميع الدول الثلاثة. فعلى سبيل المثال، سيكون على السلطات المسؤولة عن المنظومة في لبنان أن تكون مكونة من تلك الدول الثلاثة لضمان وجود أشخاص يمثلون جميع الأطراف طوال الوقت من أجل ضمان عدم استغلال أي طرف للطرفين الآخرين. والأمر ذاته ينطبق على تركيا والأردن. غير أن هذا الحل غير قابل للتحقيق على أغلب تقدير؛ فمن غير المحتمل أن توقع أي مؤسسة على عقدٍ قد يُقيد حريتها؛ ولكن إذا كان من الممكن تحقيق بعض مظاهر نظام يتسم بالشفافية ويحمل قدراً يسيراً من المساءلة، سيُمثّل ذلك نقطة بدء جيدة.

ومع تطبيق آلية للشفافية، يمكن أن يبدأ التعاون بصور مختلفة. ومن أمثلة هذه الصور تأسيس صندوق دولي تنظمه الدول الثلاثة؛ يستفيد

منه اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛ إذ أنّ «الأغلبية تتنافس على موارد محدودة».[22] ومن شأن تأسيس هذا الصندوق أن يُخفف قليلاً من الضغط على موارد الدول الثلاثة؛ مع تقديم العون للاجئين السوريين الذين هم في أمس الحاجة إليه. ومع وجود آلية للشفافية، ينخفض خطر الفساد في الصندوق المشترك بين الدول الثلاثة، في حال حاولت الدول الاستئثار بالقدر الأكبر من أموال الصندوق لخدمة مصالحها وترك الفتات للاجئين.

ثمة جانب آخر مهم للتعاون بين تلك الدول الثلاثة، وهو كيفية تعاملها مع الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، وطريقة تعاملها مع النظام السوري بشأن بعض القضايا مثل عودة اللاجئين. فلدى اللاجئين السوريين شواغل عديدة حيال مسألة العودة؛ إذ سيحتاجون إلى الحصول على الخدمات الرئيسية عند عودتهم، مثل الملجأ والرعاية الصحية والتعليم، وما إلى ذلك...[23] وكذلك "ضمان السلامة والأمن وعدم الانتقام من الأشخاص العائدين، من بينهم الشباب الفارين من التجنيد الإجباري؛ وثانياً وجود بصيص أمل في سوريا، بما في ذلك فرص إعادة إعمار البلاد جميعها أمور حيوية لضمان عودة آمنة كريمة.[24] يظل السؤال الباقي: كيف يمكن للبنان وتركيا والأردن التفاوض مع النظام السوري والمجتمع الدولي بشأن مسألة العودة؟ الاحتمال الأكبر أنّ كل دولة من الدول الثلاثة ستتعامل مع هذه العقبة من زاوية مختلفة، بيد أنه من الأهمية بمكان وجود شيء من التواصل بينها للحفاظ على هدف مشترك. من الواضح أنّ عودة اللاجئين السوريين ستكون مفيدة للدول المضيفة أكثر من غيرها؛ إذ إنها ستخفف شيئاً من الضغط على مواردها. ولكن، كيف يمكن للدول الثلاثة التفاوض مع الأطراف الأخرى لتوفير عودة آمنة للاجئين؟ وأيضاً ستحتاج هذه الدول إلى تشكيل جبهة مشتركة لطلب مساعدة دولية من أجل مساعدة اللاجئين في العودة؛ إذ ينبغي أن يكون الأمر مسؤولية دولية وليس مسؤولية الدول المضيفة وحدها. تلك إشكالات وأسئلة مهمة تحتاج إلى مزيدٍ من البحث.

بالاستثمار في التنمية المحلية والبنية التحتية، سيصبح توزيع اللاجئين ذوي المهارات المحددة أمراً مفيداً بدرجة أكبر، فمجالات العمل الجديدة ستطلب عمالة إضافية

من بين نقاط البدء الممكنة لتشجيع تلك الدول الثلاثة على التعاون هي النقطة المتعلقة بإشكالية صعوبة إيجاد بعض أنواع الوظائف في الدول المضيفة. كما ذكرنا أعلاه، يجد العديد من اللاجئين صعوبة في العثور على بعض الوظائف. من بين الحلول الطموحة لهذا الإشكال، إنشاء منصة توظيف يسجل السوريون عليها مهنتهم ويقبلون إحالتهم إلى وظائف تناسب مهاراتهم في أي دولة من تلك الدول الثلاثة. وفور فعل ذلك، يمكن لتلك الدول الثلاثة أن تحدد حينئذٍ الدولة التي تحتاج إلى نوع بعينه من العمالة وتطلب من السوريين الذين يملكون المهارات اللازمة الانتقال إلى موقع الوظيفة. وبهذا يكون اللاجئين موظفين رسمياً، ويستفيدون من الدول التي ستتمكن حينها من جني ضرائب على الدخل منهم بعد توظيفهم رسمياً، ويُفيدونها أيضاً. وبهذا، تُوزع الدول الثلاثة الموارد البشرية بينها في المناطق التي تُعد فيها هذه المهارات المعينة مطلوبةً.

وهذا يقودنا إلى التوصية النهائية التي يُمكن استخلاصها من هذا الورقة الموجزة. ذكرنا في العديد من الأقسام أعلاه أنّ التنمية المحلية للبنية التحتية والسعة التوظيفية في كل دولة أمران ضروريان لإيجاد حل طويل الأمد لأزمة اللاجئين. ونخص بالذكر هنا الإسكان والتعليم والرعاية الطبية وتوفير الوظائف باعتبارها أموراً مهمة في تنفيذ هذا السيناريو، ويرجع هذا إلى عدة عوامل من بينها أنّ العودة إلى الوطن ما زالت حلاً بعيد المنال أمام أغلبية اللاجئين، أو أنّ التنمية ستعطي اللاجئين فرصة لكي يكون لهم أثرٌ إيجابي في الدول المضيفة. وبالاستثمار في التنمية المحلية والبنية التحتية، سيصبح توزيع اللاجئين ذوي المهارات المحددة أمراً مفيداً بدرجة أكبر، فمجالات العمل الجديدة ستطلب عمالة إضافية. ولن يكون هذا مفيداً للدول المضيفة فحسب لأنّ اللاجئين سيقدّمون حينئذٍ مصدراً إيجابياً للعمالة، وإنما سيتمتد النفع إلى اللاجئين بطرق متعددة؛ إذ سيسمح لهم بجني المزيد من الدخل، على نحو يفيدهم ويفيد الدولة المضيفة على حد سواء؛ فلن تكون الدولة ملزمة حينئذٍ بتقديم الرعاية لأشخاص لا يقدمون شيئاً في المقابل. ولأنّ «التجربة أظهرت أنه حين يُدعم اللاجئين كي يعتمدون على أنفسهم اجتماعياً واقتصادياً، ويُمنحون الحماية وحرية الحركة، تزيد احتمالية إسهامهم الاقتصادي في الدولة المضيفة لهم. وتزيد أيضاً احتمالية عودتهم إلى وطنهم بنجاح»، وفقاً لما ذكره البنك الدولي.[25]

خاتمة

ختاماً، ثمة قضايا يمكن استكشافها في هذا الموضوع. على سبيل المثال، يمكن استكشاف قضايا الرعاية الصحية والتعليم بتفصيل أكبر بكثير. بيد أنّ دراسة أمر كهذا ستحتاج إلى أن تكون أكثر تعمقاً وطولاً. ثمة ملاحظة أخرى جانبية: من الواضح أن لبنان والأردن وسوريا يمكنهم التعلم من بعضهم البعض بشأن كيفية تعامل كل دولة منهم مع مسألة اللاجئين، وربما إذا عملت تلك الدول الثلاثة معاً، يمكنها أن تدمج الجوانب الإيجابية الموجودة في النهج المتبع في كل دولة داخل نهجٍ تعاوني جديد. تواجه تلك الدول جميعاً المشكلات ذاتها، وتوزيع الأشخاص في الأماكن المناسبة لهم، فإن ذلك سيخفف من العبء بالسماح لكل دولة بالتعامل مع الجانب الذي تُحسّنه. على الجانب الآخر، من الصعب للغاية صياغة آلية تعاون بين تلك الدول، مع جعلها مفيدة بما يكفي لتشجيع تلك الدول على الموافقة عليها. الإشكالات الأساسية هنا هو تحديد ما يمكن أن يكون حافزاً لتلك الدول للعمل معاً لتحقيق هدفٍ مفيد لها جميعاً، ومفيد للشعب السوري أيضاً. ويحتاج جهد كهذا إلى مزيد من التحليل والبحث، وتوصي هذه الورقة البحثية الموجزة باستكشاف الأمر بمزيد من التفصيل وتحليل أطول بكثير.

الهوامش

- ١- قسم البنك الدولي في سوريا في الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، عام ٢٠١٨
- ٢- Shelly Culbertson, Rethinking Coordination of Services to Refugees in Urban Areas : Managing the Crisis in Jordan and Lebanon, (٢٠١٦), (Santa Monica) صفحة ٤.
- ٣- صفحة ٤ في المصدر السابق.
- ٤- (٢٠١٨), Jozem Pelayo, The Eu-Lebanon's Multilateral Refugee Governance: Business as Usual or Political Solutions?, (٢٠١٨), صفحة ٣٩.
- ٥- Shelly, Rethinking Coordination, صفحاتنا ٤ و٥.
- ٦- Jozem, The Eu-Lebanon, (٢٠١٨), صفحة ٣٩.
- ٧- صفحاتنا ٣٩ و٤٠ في المصدر السابق.
- ٨- صفحة ٤٢ في المصدر السابق.
- ٩- صفحاتنا ٤٢ و٤٣ في المصدر السابق.
- ١٠- Doris Carrion, Jordan and Syrian Refugees: Avoiding the Worst Case Scenario, (٢٠١٥), (٢٠١٥), صفحة ٣٢٠.
- ١١- صفحة ٣٢٠ في المصدر السابق.
- ١٢- صفحة ٣٢١ في المصدر السابق.
- ١٣- صفحة ٣٢٢ في المصدر السابق.
- ١٤- Shelly, Rethinking Coordination, (٢٠١٧), صفحة ١٥.
- ١٥- صفحة ١٦ في المصدر السابق.
- ١٦- Stephan Smeekers, Social identity continuity and mental health among Syrian refugees in Turkey, (Germany), (٢٠١٧), (٢٠١٧), صفحة ١٣١٧.
- ١٧- صفحة ١٣١٨ في المصدر السابق.
- ١٨- World Bank, Turkey's Response to the Syrian Refugee Crisis and the Road Ahead, (٢٠١٥), (٢٠١٥), صفحة ٢.
- ١٩- صفحة ٥ في المصدر السابق.
- ٢٠- Oytun Orhan, Sabiha Senyücel Gündoğar, Effects of the Syrian Refugees on Turkey, Orsam ٢٠١٥.
- ٢١- Vincent Lietch, The Norton anthology of theory and criticism. ٢nd ed. (New York, ٢٠١٠), ١٤٩٠-١٥٠٢.
- ٢٢- Richard Nield, Overseas funding supports recovery, (٢٠١٤), (٢٠١٤), صفحة ٣٤.
- ٢٣- Leila Vignal, Perspectives on the return of Syrian refugees, (٢٠١٨), (٢٠١٨), صفحة ٧٠.
- ٢٤- صفحة ٧٠ في المصدر السابق.
- ٢٥- World Bank, Turkey's Response, (٢٠١٥), (٢٠١٥), صفحة ٢.



عن المؤلف

ميشيل نصر: باحثٌ مساعد في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. حصل على درجة الماجستير في العلوم الإنسانية والاستجابة للصراعات من جامعة مانشستر في عام ٢٠١٦ ودرجة الماجستير في الآداب في اللغة الإنكليزية من الجامعة الأميركية في بيروت عام ٢٠١٥. ويعمل باحثاً مساعداً في مشروع الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتُرَكِّز أبحاثه في الوقت الراهن على اقتصاديات الحرب في سوريا واللاجئين السوريين.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وتعزيز مُثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق

ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum